

EP

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

UNEP/OzL.Pro/ExCom/39/15
4 March 2003

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

برنامج



الأمم المتحدة



للبيئة

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف

لتنفيذ بروتوكول مونتريال

الاجتماع التاسع والثلاثون

مونتريال، 2-4 أبريل/نيسان 2003

نتائج تحليل الإجراءات الحالية المتعلقة بالمشتريات في الوكالات المنفذة

1. قررت اللجنة التنفيذية، في اجتماعها الثامن والثلاثين، في إطار تقرير تقييم الأيروسولات (القرار 2/38، (د)):

”أن تطلب من:

..(ii) وكالات التنفيذ:

- ضمان توقع، في تعيينات العروض، توفير دلائل الاستعمال بلغة يفهمها مهندسو الشركة المستفيدة، بالإضافة إلى مترجمين فوريين خلال تركيب المعدات، إذا دعت الحاجة إلى ذلك؛
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إعطاء فرصة عادلة ومتساوية لكل الموزعين الأكفاء، بغض النظر عن الموقع، في شراء السلع والخدمات بالنسبة لمشروعات قطاع الأيروسولات.
- تحليل تدابير الحصول الراهنة والأخذ بعين الاعتبار الطرق والوسائل، في إطار حدود تدابير التعاقد، لإدراج أقصى ما يمكن من المدخلات من طرف البلد والشركة المستفيدة المعنية عند إعداد قائمة بمقدمي العروض المحتملين المعنيين بكل المشروعات، والطلب منهم، مع الأمانة سويا، إعداد تقرير عن التقدم الحاصل في تنفيذ الفقرة الفرعية (2)؛..”

2. ترفق الأجوبة المستلمة من طرف وكالات التنفيذ المختصة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، البنك الدولي) في شكل كتابي ومثلما تمت المناقشة معها. وتصف، كما هو مطلوب، بشيء من التفصيل تدابير الحصول والشراء المتبعة من طرف الوكالات بصورة عامة والمشروعات الممولة من قبل الصندوق المتعدد الأطراف على وجه الخصوص.

3. يبدو أن التنظيمات والتدابير الحالية التي تنبأت بها الوكالات تهتم بالشواغل التي وردت في القرار أعلاه. فهي تسمح بالنظر في مطالب وحاجات معينة للشركات المستفيدة مثل ترجمة الكتب، بصورة عامة إلى الإنجليزية، إلى الفرنسية أو إلى الأسبانية، واستخدام مترجمين فوريين طلية التركيب على سبيل المثال. غير أن ذلك، يحتاج إلى الأخذ بعين الاعتبار القيود التي تفرضها الموازنة وضيق الوقت وكذلك إمكانيات تمويل الجهة النظيرة، لاسيما بسبب تكلفة الترجمة إلى اللغات المحلية وصعوباتها، مما يجعلها تقتصر على ترجمة تدابير السلامة والصيانة بصورة أساسية في الكتب. وقد يكون استخدام المترجمين الفوريين خلال التركيب لفترات وجيزة من التعلم وتدريب الموظفين الرئيسيين بدلا من فترة كاملة تستغرق من الوقت في بعض الأحيان أشهرا عديدة فيما يتعلق بعمليات التركيب والدورات التجريبية.

4. من الجلي كذلك، أنه في حين أن المعلومات بشأن الطلبات الدولية متاحة، فإن المحتملين، لا سيما الشركات غير المعروفة إلا قليلا، عليها أن تكون نشطة للحصول على مثل هذه المعلومات في الوقت المناسب وأن توضع على قائمة الأسماء.

ويمكن للتأهيل المبدئي أن يكون أمرا عسيرا بالنسبة للموزودين الجدد، مثل الشركات المستفيدة ووكالات التنفيذ على حد سواء، التي تهدف إلى ضمان تنفيذ مرن للمشروعات وتشغيل المعدات علاوة على الإتاحة على المدى الطويل الأجل لقطع الغيار وخدمات ما بعد البيع. وفي حالة معدات الأيروسولات، أصبح المصنعون في عدد قليل من البلدان الملتزمة بالمادة 5 أكثر قدرة على التنافس وهو ما يستدعي النظر إلى هذه التجربة بعناية أكبر.

5. للشركات المستفيدة فرصة المشاركة بصورة فعالة في تحديد المعدات والخدمات المطلوبة، ولكن عليها أن تكون واضحة ومحددة فيما يتعلق بالمتطلبات الخاصة طيلة تحضير المشروع، لضمان أخذها بعين الاعتبار في الوقت المناسب. ويتعين أخذ مثل هذه الطلبات الخاصة بصورة عامة بعين الاعتبار من طرف وكالات التنفيذ، خاصة إذا كانت الشركة المستفيدة مستعدة لدفع تكلفة الفارق لعرض التكلفة الأقل. وفي حين يرى كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في ذلك إجراء عاديا، لا تزال منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تفحص الإمكانية القانونية لفعل ذلك.

6. كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحده قادرا على توفير بيانات إحصائية للتوزيع الجهوي الحالي لمزودي المعدات بالنسبة لقطاع الأيروسولات. ووفقا للمعلومات التي تم تسلمها، يرجع 52 في المئة من عقود المعدات الممنوحة في الفترة الممتدة من 1993 إلى 2002 إلى الموزودين في الولايات المتحدة الأمريكية، و34 في المئة في بريطانيا العظمى و13 في المئة في إيطاليا. وقد قدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية معلومات عامة بشأن مصادر الشراء بالنسبة لكافة المشروعات التي جرى تمويلها من قبل الصندوق المتعدد الأطراف. وترجع 66 في المئة من المعدات والمواد والإمدادات في عام 2002 إلى بلدان أوروبا الغربية، 22 في المئة إلى البلدان النامية في أفريقيا وآسيا، و9 في المئة إلى أمريكا اللاتينية، و3 في المئة إلى بلدان أخرى. وترجع 66 في المئة من عقود الخدمات والعمل إلى البلدان النامية في آسيا وأفريقيا، و28 في المئة إلى بلدان أوروبا الغربية، و5 في المئة إلى أمريكا اللاتينية، و1 في المئة إلى بلدان أوروبا الشرقية. وبالنسبة للبنك الدولي، فإن مثل هذا التحليل سيتطلب جهدا كبيرا، لأن المزايدة والمشتريات لامركزية ويمسك بهما الوسيط الماليون في البلدان الملتزمة بالمادة 5.

المرفق الأول

الاجراءات المتعلقة بالمشتريات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

1. بالنسبة لمشروعات بروتوكول مونتريال، يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العرض مباشرة من المصنعين المؤهلين مسبقاً فيما يخص المعدات التي سيتم اقتنائها بموجب مشروعات الاستثمار. ولن توجه دعوة المشاركة في عملية المزايدة التنافسية الدولية إلا مصنعي المعدات الذين يمتلكون القدرة المالية والفنية والإنتاجية اللازمة لنجاز العقد، والذين لديهم التسهيلات الملائمة لتوفير خدمات ما بعد البيع محلياً، والدعم الفني وإتاحة قطع الغيار. وترسل عادة استضافة المزايدة إلى مصنعي المعدات بدلاً عن الغرف التجارية لتجنب دفع تكاليف أعلى للعمولات.

2. من خلال التجربة التي اكتسبها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات في عملية المزايدة التنافسية الدولية، تم إعداد قوائم بأسماء الموردين المحتملين بشأن المعدات في قطاعات مختلفة. وقد تم إعداد هذه القوائم مع الأخذ في الحسبان تجارب الماضي فيما يتعلق بالاستجابة إلى المزايدة التنافسية الدولية ونتائج (الاستجابة الفنية، التكلفة خدمات ما بعد البيع محلياً، الخ.) عملية المزايدة التنافسية الدولية بشأن المعدات المماثلة.

3. فيما يتعلق بإجراءات المتعلقة بالمشتريات التي تقدر بقيمة 30,000 دولار أمريكي، أو أكثر وأقل من 100,000 دولار أمريكي، يتعين وضع 3 شركات على القائمة كحد أدنى. أما فيما يتعلق بإجراءات المتعلقة بالمشتريات التي تقدر بقيمة 100,000 دولار أمريكي أو أكثر، توصي قواعد المتعلقة بالمشتريات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه لا بد من وضع 6 إلى 12 شركة على القائمة كحد أدنى. بيد أنه، يتعين استخدام أكثر من هذه الأرقام التي تمثل حداً أدنى لعدد الشركات متى دعت الحاجة لتحقيق تنافس ملائم. وبسبب كل من القيود المالية، يتعين أن تستل القائمة شركات من كل من مجموعات البلدان التالية:

(أ) من البلدان النامية، بما فيها البلدان المتلقية؛

(ب) من البلدان المصنعة.

4. من المعمول به، أن يرسل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات مواصفات المعدات وقائمة بالموردين المحتملين إلى الشركات المتلقية قصد مراجعتها والتصديق عليها. وتعطى للشركات المتلقية الفرصة لإضافة موردين إضافيين بشرط أن يستطيع هؤلاء الموردين الذين تم اقتراحهم على البرهنة على مؤهلاتهم للوفاء بالعقد.

5. يطلب من الموردين في إطار المزايدة التنافسية الدولية والشراء طلب تجاري/عقد، توفير دليل الاستعمال ووسائل التدريب وتدريب التصرف في لغة يستخدمها الجميع في البلد حيث ستخدم هذه المعدات. وإذا لم يكن بوسع المورد توفير هذه

الوثائق بلغة البلد، في حد أدنى، فسيتم توفير هذه الدلائل باللغة الإنجليزية، أو الفرنسية أو الأسبانية. وفي كثير من الأحيان، يحضر الممثلون المحليون لموزودي المعدات خلال التجهيز في موقع الشركة.

6. لتعزيز مشاركة أوسع، يجري الاتصال بالبعثات التجارية لعدد من البلدان بصورة منتظمة لاجتذاب الراغبين من الموزدين ذوي المؤهلات.

7. انطلاقاً من عام 2003، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعمال الإعلان عن «بيان الشراء» للتجهيزات التي سيتم شراؤها بموجب العديد من خطط القطاع الممتدة على عدة سنوات في موقعين على الويب: موقع أعمال الأمم المتحدة للتنمية وموقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب خدمات الشراء لوكالات المشتركة. ويعد كل من الموقعين مصادر معروفة للحصول على المعلومات بشأن فرص الشراء لمنظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، إذا كانت مواقع ويب للشراء متاحة في البلد المتلقي، سيرسل بيان الشراء هذا إلى موقع الويب للشراء المحلي. والإرسال إلى مواقع الويب هذه مجاني بالنسبة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولا يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضعية للإعلان في وسائل الإعلام المطبوعة دولياً أو وطنياً في بلد معين نظراً للتكلفة الباهظة لوضع مثل هذه الإعلانات. وبالمثل نظراً إلى القيود الإدارية وقيود التكلفة، ليس من الإجمالي بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعلان مثل بيان الشراء في وسائل الإعلام المطبوعة في كافة البلدان أو في العديد منها.

8. بالنسبة إلى السنوات القليلة الماضية، منح أكثر من ثلثي كافة السلع والخدمات المقتنية لمشروعات الصندوق المتعدد الأطراف (غالبيتها بالنسبة لمشروعات الرغاوي لتجهيز الموزدين في ألمانيا، وفي إيطاليا وفي الولايات المتحدة الأمريكية، بينما منحت بعض العقود إلى الموزدين في العديد من البلدان الملتزمة بالمادة 5. أما بالنسبة لمشروعات الأبروسولات، فقد ذهبت نسبة (52 في المئة من عقود التجهيز إلى الموزدين في الولايات المتحدة الأمريكية، و34 في المئة في بريطانيا العظمى و13 في المئة في إيطاليا.

المرفق الثاني

الاجراءات المتعلقة بالمشتريات في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

1. جرت العادة أن تؤمن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية من خلال خصائص المزايدة توفير دلائل الاستعمال بلغة يفهمها عامة مهندسي الشركة المستفيدة. ويطلب من المزود فعل ذلك خلال سعر المزايدة. ويشمل طلبهم لاستمارة التسعير بندا يمكن أن يطلب فيه لغة معينة بالنسبة للنشرات الفنية مثل دلائل الاستعمال. وهم يحددون، في العادة، لغة رسمية من لغات منظومة الأمم المتحدة مثل الإنجليزية والفرنسية والأسبانية.

2. ومع ذلك، فإذا وجدت شركة متلقية ما، مشكلا مع أي من هذه اللغات الرسمية، بوسع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تطلب من المزود دلائل الاستعمال إلى لغة أخرى مطلوبة. غير أنه، تجدر الإشارة إلى أن دليل الاستعمال والوثائق الفنية ذات الصلة قد يحتوي على ألف أو يزيد من الصفحات، لذلك فإن تعد الترجمة خدمة ذات تكلفة عالية جدا، ويصعب عادة على المزودين إعدادها بصورة جيدة. من أجل ذلك، تتمثل الطريقة الأكثر فعالية في الطلب من الشركات التي تحتاج إلى لغة معينة أن توفر الترجمة كجزء من مدخلاتها النظرية. وهكذا قبل بداية المشروع، من المتفق عليه عادة مع الجهة النظرية، تحديد استخدام أي من اللغات الثلاث الواردة أعلاه طيلة مدة تنفيذ المشروع. وينطبق هذا الأمر على الترجمة الشفوية. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يستغرق تثبيت المعدات لتحويل شركة تبريد ما بين أربعة وخمسة أشهر. مما يجعل من وفود المترجمين الفوريين لمثل هذه المدة الطويلة من قبل وكالات التنفيذ (حتى وإن جرى توظيفهم محليا) أمرا مكلفا جدا.

3. تقوم عملية الشراء لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على مبدأ العدالة والمساواة في الفرص بالنسبة لكافة مزودي السلع والخدمات الأكفاء، بغض النظر عن الموقع أو الجنسية. ونحن نحفظ بقائمة واسعة ومتنوعة بأسماء البائعين، يجري تحديثها بصورة مستمرة. ويحق للدول الأعضاء تقديم المزودين المرشحين لإدراجهم في القائمة. وتقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، من حين إلى آخر، بالإعلان على صفحات موقعها على شبكة الانترنت عن طلبات التسجيل للشركات الراغبة للدخول في قائمة المزودين. وعلاوة على ذلك، توضع أحيانا، طلبات المزايدة لكميات أكبر على صفحات الويب، كما توضع على صفحات مكتب خدمات الشراء التابع للوكالات المشتركة.

4. جرت العادة أن تؤمن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية دعوة جملة الشركات التي تقوم على قاعدة مختلفة من البلدان للتسعير في جميع مزايدتنا. ويمثل الطلب من الحكومات ومن الشركات المستفيدة محليا سواء بإضافة أسماء المزودين المحليين المؤهلين إلى قائمة الضيوف، أو باقتراح قوائمها الخاصة من المزودين المحليين لإدراجهم في قائمتنا، جزءا من إجراءاتها الطبيعية. ومن المعمول به في غالب الأحيان في ممارسة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الطلب من

المستفيدين تقديم أسماء وعناوين الموردين المحليين المحتملين للخدمات الفنية، والآلات أو المعدات الثانوية (خزان، مضخات، مولدات طوارئ، أنابيب، الخ). وتقوم عملية الشراء بأكملها لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، على أقصى ما يمكن من التنوع، بما في ذلك المشاركة الفعالة للبائعين المحليين. وكنتيجة لذلك، فهم يحوزون على العديد من العقود مع الموردين المحليين بالنسبة للمعدات والخدمات.

5. بغية ضمان عملية شراء منصفة وعادلة، ترسل جميع العقود والمبيعات التي يقدر مبلغها 70,000 دولار أمريكي أو يزيد، إلى اللجنة المختصة بالعقود التي تضمن العمل بقواعد وقوانين منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المنظمة للمزايدات التنافسية. وهناك دليل استعمال رسمي للشراء بالإضافة إلى كتيب عن القواعد والقوانين المالية التي تقدم تعليمات واضحة عن العملية الرسمية للمزايدة تشمل الدعوة للمقترحات، وافتتاح المزايدة ومنح العقود.

المرفق الثالث

الاجراءات المتعلقة بالمشتريات في البنك الدولي

1. وضع البنك الدولي للإنشاء والتعمير مبادئ توجيهية لكل من الشراء واختيار المستشارين. ومع أن المبادئ التوجيهية تشير في "أحكامها العامة" إلى أن مسؤولية الشراء ترجع صراحة إلى الدائن، أو في حالاتنا هذه، المستفيد، فإن المبادئ التوجيهية بشأن كيفية تنفيذ الشراء يجب أن يتم الالتزام بها في جميع مشروعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد تقرر هذا الترتيب في الاتفاق القانوني بين البنك الدولي وحر فائه. وكل اتفاق قانوني بموجب العمليات العادية للبنك تراجع ويوافق عليها من قبل من طاقم المديرين. وفي مختلف مراحل عملية الشراء، يتمثل دور البنك كأمين على الأموال في مراجعة جميع قرارات الشراء لضمان أن المبادئ التوجيهية للشراء والاختيار قد تم إتباعها.
2. تعزز المبادئ التوجيهية الاقتصاد والفعالية في الشراء، والشفافية والفرصة المتساوية في المنافسة على تقديم السلع إلى كل الموردين المؤهلين من جانب البلدان المتقدمة والبلدان النامية، كما تشجع كذلك على تنمية الصناعات الوطنية والمستشارين. وتعد الممارسة التنافسية أفضل ممارسة في الشراء وجميع حر فاء البنك ملتزمون قانونيا للائتمثال إلى هذه القاعدة. وهو ما يفسر أن المزايدة التنافسية الدولية، متى أمكن ذلك، تعد طريقة الشراء المفضلة.
3. لأنه يجب أن يحدث الشراء من قبل البلد المستفيد، يتم كذلك إعداد خصائص المزايدة من جانب المستفيد. ويمكن للمستفيد أن يستخدم مستشارين للمساعدة على إعداد الخصائص. ويعد من باب مسؤولية المستفيد النظر في أنه قد أعطي للمستشارين مبادئ توجيهية خاصة بشأن المحصول المتوقع. وإذا استخدمت المزايدة التنافسية الدولية، يجب أن تكون جميع وثائق المنافسة سواء بالإنجليزية، أو الأسبانية، أو الفرنسية (يتعين تعيين واحة من هذه اللغات). غير أنه يمكن للمؤسسة المستفيدة لاحقا تعيين طلب لغة محلية للتعاقد مع المزود الفائز، إذا كان هناك مزود محلي. وحسب لغة دلائل الاستعمال أو الأفراد القائمين بتثبيت التجهيزات، إذا اختار المستفيد حيازة دليل استعمال مكتوب باللغة المحلية كجزء من السلع، أو فنيا لتثبيت المعدات يتكلم اللغة الأم كجزء من الخدمات المشتراة، فيجب تحديد ذلك في وثائق المزايدة (يمكن أن تكون معيار تقييم المزايدة) ولاحقا في العقد.
4. كما سبقت الإشارة إلى ذلك، تتجسد مبادئ الإنصاف والمساواة في الفرص في المبادئ التوجيهية الملزمة للشراء التي يستخدمها حر فاء البنك. ولضمان المزايدة التنافسية، يتعين الإعلام عن فرصة المزايدة في الوقت المناسب. وإذا استخدمت طريقة المزايدة التنافسية الدولية، يتعين على الحريف إعداد بيان عام عن المشتريات ينشر في الأعمال الإنمائية. ولأن المشروعات بمقتضى البرنامج ضئيلة من حيث التمويل والسلع والخدمات المطلوبة، يجري في غالب الأحيان، استخدام طرق شراء أخرى مثل المزايدة التنافسية المحدودة (دعوة مباشرة للمزايدة من دون إعلام) والشراء الدولي (عن طريق

اختيار، استنادا على التكلفة، على الأقل من بين ثلاثة مزودين للسلع). بيد أن، المبادئ العامة للمبادئ التوجيهية لا تزال تُطبق وكل هذه الطرق الأخرى، ومعالم استخدامها، يجب أن يتم تحديدها في الاتفاق القانوني بين البلد والبنك.

5. ولأن مسؤولية تنفيذ المشروع، بما في ذلك الشراء بموجب مشروعات البنك، ترجع إلى البلد المستفيد، توضع¹ قوائم المزودين حسب البلد و/ أو حسب البلد المستفيد. وهو ما يعني أن هناك تماثل بالفعل من جانب البنك مع طلب اللجنة التنفيذية أعلاه.

6. تمثل المبادئ التوجيهية بشأن الشراء واختيار المستشارين سنيين من التجربة وقد جرى تعديلها على مر السنوات لتكشف عن تطور الممارسة الجيدة في مجال الشراء الدولي واختيار المستشارين. ومع ذلك، توجد هناك حالات لا يشعر فيه الموردون بالرضا عن مآل تنافس المزايدة. إنه من حقهم، بموجب المبادئ التوجيهية لطلب تفسير من جانب البلد المستفيد لماذا يتم اختيار مزايده وأن يتابع المسألة مع البنك إذا لم يكن راضيا بالجواب.